بيان تتبع العلماء

لصحيح البخاري وغيره من مؤلفاته

وذكرهم لأوهامه

محمد بن علي بن جميل المطري

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

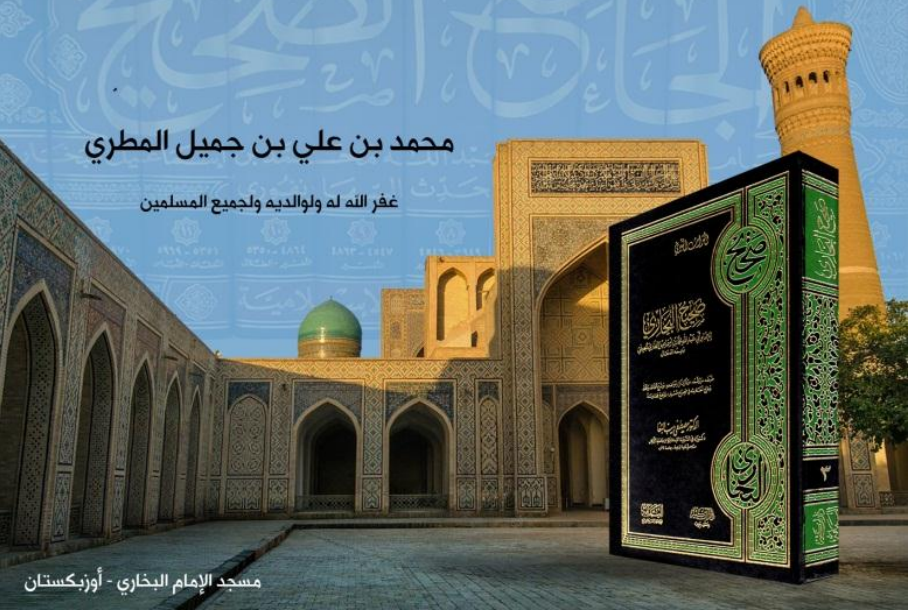

مسجد الإمام البخاري - أوزبكستان

محمد بن إسماعيل البخاري

«جَبَلُ الحِفْظِ، وَإِمَامُ الدُّنْيَا فِيْ فِقْهِ الـحَدِيْث»

الحافظ ابن حجر العسقلاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي حفظ سنة نبيه محمد ﷺ بأهل العلم في كل زمان ومكان، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين..

أما بعد:

فمن عجائب هذا الزمان الذي كثر فيه الجهل بالعلم الشرعي أن يدَّعي بعض الجهال أن أهل السنة يزعمون العصمة للإمام البخاري، أو أنهم يجعلون صحيح الإمام البخاري كالقرآن الكريم في صحة كل حرف فيه، وإنما قال أهل العلم: إن صحيح البخاري أصح الكتب المصنَّفة؛ لأنه تحرى أشد التحري في الأحاديث التي ضمنها صحيحه، فكانت تلك الأحاديث بشهادة أهل العلم المتخصصين أصح الأحاديث النبوية، وشهادة أهل العلم بذلك شهادة عن علم وإنصاف، وبعد

تتبعهم لأحاديث البخاري حديثا حديثا، بل إن بعض الحفاظ تكلم عن بعض تلك الأحاديث من بعض طرقها وأسانيدها، وبعضهم خالف البخاري في صحة بعضها.

وهذه رسالة مختصرة أثبت فيها باختصار تتبع العلماء لأحاديث صحيح البخاري ونقدهم لمؤلفاته، وذكرهم لما يرون أنه من أوهامه.

هل الإمام البخاري معصوم؟

أهل السنة والجماعة لا يجعلون العصمة لغير الأنبياء، وكل عالم يعلم ويجهل، ويصيب ويخطىء، والأمر كما قال عالم المدينة الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر النبي محمد ﷺ.

والبخاري غير معصوم كغيره من العلماء، وهذه نصوص لبعض العلماء تبين هذا:

قال الحافظ الإسماعيلي في مستخرجه على صحيح البخاري: رحم الله أبا عبد الله البخاري، من ذا الذي يسلم من الغلط؟! ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٩).

والغلط المشار إليه أن البخاري قال في كتاب الغسل: باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، ثم ذكر حديثا في صفة غسل النبي ﷺ وهو الحديث رقم (٢٥٨) قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا أبو عاصم، عن حنظلة، عن القاسم، عن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة، دعا بشيء نحو الحلاب، فأخذ بكفه، فبدأ بشق رأسه الأيمن، ثم الأيسر، فقال بهما على وسط رأسه.

قال الحافظ ابن رجب في كتابه فتح الباري (١/ ٢٦٩): ظاهر تبويب البخاري على هذا الحديث: يدل على أنه فهم منه أن الحلاب نوع من الطيب، وأن النبي ﷺ كان يستعمل شيئا من الطيب في رأسه في غسل الجنابة. وقد أنكر العلماء ذلك على البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونسبوه فيه إلى الوهم، منهم: الخطابي والإسماعيلي وغير واحد. وقالوا: إنما الحلاب إناء يُحلَب فيه، ويُقال له:

المحلب أيضا. والمراد: أنه كان يغتسل من مُدٍّ نحو الإناء الذي يُحلب فيه اللبن من المواشي، وهو معنى الحديث الآخر: أنه نحو الصاع.

فهذا المثال يبين أن العلماء لا يقولون بعصمة البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومما يزيد ذلك وضوحا أن الإمام البخاري عقد كتابا في التفسير ضمنه صحيحه (٦/ ١٧ - ١٨١)، وهو يعتمد فيه على التفسير النبوي المعصوم، وإذا لم يجد حديثا نبويا في تفسير الآية فيعتمد البخاري على أقوال الصحابة خاصة ابن عباس وتلاميذه، ولا سيما مجاهد بن جبر، وإذا لم يجد البخاري رواية عن الصحابة والتابعين فينقل التفسير عن أئمة اللغة كأبي عبيدة معمر بن المثنى والفراء، ولا سيما أبا عبيدة، ولا شك أن كل مفسر قد يصيب في التفسير ويخطئ، وربما فسر البخاري الكلمة القرآنية بنفسه، وقد يكون في الآية قولا آخر أرجح مما

فسرها به الإمام البخاري، ولم يقل أحد المفسرين: أن كل ما فسره البخاري هو الراجح.

ثم إنه من المعروف عند علماء الحديث أن البخاري قد يذكر حديثا صحيحا، لكن فيه جملة أو لفظة ليست صحيحة، وإنما ذكرها البخاري لكونها مذكورة في الحديث الذي رواه، مثال ذلك:

الحديث رقم (٤٨٥٤) قال البخاري: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، قال: حدثوني عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الطور:٣٥-٣٧] قال: كاد قلبي أن يطير، قال سفيان: فأما أنا، فإنما سمعت الزهري يحدث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت

النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، ولم أسمعه زاد الذي قالوا لي. فهذا لفظ الحديث الذي سمعه البخاري من شيخه الحميدي عن سفيان بن عيينة، وقد كتبه البخاري في صحيحه كما سمعه، ومن الواضح أن تلك الزيادة مشكوك في صحتها، فقد صرح سفيان بن عيينة بأنه لم يسمعها من شيخه الزهري، وإنما سمعها من بعض الناس الذين لم يسمهم، فتلك الزيادة ليست على شرط البخاري في الصحة.

مثال آخر: روى البخاري (٦٩٨٢) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حديثا طويلا في أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه من الوحي في غار حراء، وقصته مع خديجة وورقة بن نوفل، وفي آخر الحديث ما لفظه: وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ - **فيما بلغنا** - حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رءوس شواهق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه

نفسه تبدى له جبريل، فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقا، فيسكن لذلك جأشه، وتقر نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك.

فهذا الكلام الأخير من قول الزهري فيما بلغه من فعل النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ومعلوم عند المتخصصين في الحديث أنَّ الإمام البخاري عندما يروي الحديث الطويل قد يكون في ذلك الحديث لفظة أو جملة قالها بعض الرواة كتفسير أو رواية مرسلة يذكرها الراوي حين يروي ذلك الحديث الطويل، فالبخاري يذكر الحديث بطوله بكل ما ورد فيه، ولا يحذف منه تلك اللفظة أو الجملة التي قالها بعض الرواة، وأهل الحديث يميزون الحديث المتصل من غيره. فقول الزهري في هذا الحديث: (فيما بلغنا) يبين أنَّ هذه الجملة ليست مما رواه عن عروة عن عائشة، بل رواها عن أناس لم يسمهم،

فهي رواية ضعيفة غير متصلة، وليست على شرط البخاري في الصحة، وإنما ذكرها البخاري لكونها متصلة في نفس الحديث الطويل.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢/ ٣٥٩): "القائل: فيما بلغنا هو الزهري، ومعنى الكلام: أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري، وليس موصولا".

وقد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل في مسنده (٢٥٩٥٩) كما رواه البخاري، وقال محققو مسند أحمد: "قوله: حتى حزن رسول الله ﷺ - فيما بلغنا - حزنا، غدا منه مرارا، كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال ... إلخ، إنما هو من بلاغات الزهري، ومعلوم عند أهل العلم أن بلاغات الزهري واهية ليست بشيء".

هل العلماء يعتقدون أن صحيح البخاري في الصحة كالقرآن الكريم تمامًا؟!

أهل السنة لا يجعلون صحيح البخاري كالقرآن الكريم تماما، ولا عاقل يقول بهذا، فالقرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكل حرف من القرآن بقراءاته العشر صحيح لا ريب فيه، ولا يوجد هذا في كتاب غيره، حتى صحيح البخاري كما بينا، ومعلوم أنه توجد لصحيح البخاري نسخ كتبها تلاميذه ثم تلاميذ تلاميذه ثم من بعدهم، ومع تطابقها في الجملة إلا أنه يوجد بينها بعض الاختلافات اليسيرة، مثل كتابة بعضهم في نسخة:

حدثنا، وكتابة بعضهم في نسخة: أخبرنا، ومثل كتابة بعضهم: حدثنا فلان غير منسوب، وفي بعضها بيان كونه فلان بن فلان، وفي بعض النسخ تكرار الكلمة مرتين، بل أحيانا يكون بين نسخ صحيح البخاري خلاف في بعض الكلمات، مثل: فقام ناس، وفي نسخة: فقام أناس، ومثل: في مسجدنا، وفي نسخة: في مساجدنا، وهي كما ترى خلافات يسيرة لا تؤثر، مع أن معرفة أصحها متيسر، وقد أوضح تلك الخلافات بين النسخ الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] ، والمقصود الرد على من يزعم أن أهل الحديث يجعلون صحيح البخاري مثل القرآن تماما في كل حرف، وكيف يكون هذا ومعلوم عند أهل الحديث جواز رواية الحديث الشريف بالمعنى، ولا يجوز ذلك في القرآن الكريم، فمثلا أول حديث في

صحيح البخاري: «**إنما الأعمال بالنيات**»، وفي رواية: «**بالنية**»، وفي هذا الحديث: «**فمن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها**»، وفي رواية: «**أو امرأة يتزوجها**»، وكلها روايات في صحيح البخاري، وهي بمعنى واحد، ولكن لا يجوز عند كتابة القرآن الكريم أو تلاوته أن يُكتب أو يُقرأ بدل الكلمة القرآنية معناها، وبهذا يتبين أن العلماء لا يجعلون صحيح البخاري بمنزلة القرآن الكريم، ومن ادَّعى ذلك عليهم فقد كذب عليهم ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه:٦١].

بعض الكتب التي تتبع فيها العلماء مؤلفات الإمام البخاري وذكروا فيها أوهامه

للإمام الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هجرية كتاب **التتبع**، قال في أوله: ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بينت عللها والصواب منها.

وللحافظ أبي علي الغساني الجياني المتوفى سنة ٤٩٨ هجرية كتاب **التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين**.

وللإمام الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية كتاب **موضح أوهام الجمع والتفريق** وهو مطبوع في

مجلدين، ذكر فيه أوهام كثير من أئمة الحديث في أسماء الرجال وكناهم، وابتدأ الخطيب البغدادي بذكر أوهام الإمام البخاري، **ذكر فيه ٧٤ وهما وقعت للبخاري في كتابه التاريخ الكبير**، ثم ذكر أوهام يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ومسلم بن الحجاج وغيرهم من أئمة الحديث.

وبعض ما ذكره الخطيب البغدادي قد خطَّأه فيه غيره، فلأبي نصر ابن ماكولا المتوفى سنة ٤٧٥ هجرية كتابا أسماه تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام مطبوع في مجلد، ذكر فيه أوهام الدارقطني وعبد الغني بن سعيد وأوهام شيخه الخطيب، وقد طبع كتاب ابن ماكولا بتحقيق العلامة عبد الرحمن المعلمي وذكر فيه بعض أوهام ابن ماكولا، فلا أحد يسلم من الوهم والخطأ، لا سيما إن كان من المكثرين في التأليف.

مـــن الـــذي مـــا ســـاء قـــط
ومـــن لـــه الحســـنى فقـــط؟

وأوسع كتاب في بيان أخطاء البخاري في كتابه التاريخ الكبير هو كتاب **بيان خطإ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه**، تأليف الحافظ الكبير عبد الرحمن بن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هجرية، يذكر فيه كلام أبيه الحافظ الكبير أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٢٧٧ هجرية والحافظ الكبير أبي زرعة الرازي المتوفى سنة ٢٦٤ هجرية، فقد تتبع هذان الحافظان الكبيران كتاب التاريخ الكبير للبخاري، وذكرا ما يريانه من أوهام البخاري في بعض ما ذكره من الأسماء، قال ابن أبي حاتم في أول كتابه: بيان خطإ البخاري في تاريخه: سمعت أبي يقول: قال أبو زرعة: حمل إليَّ الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ، ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، فوجدت فيه: محمد بن إبراهيم بن

سليمان بن سمرة. وإنما هو محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب. سمعت أبي يقول كما قال. ثم سرد ابن أبي حاتم ما ذكره الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم من أوهام البخاري في كتابه التاريخ الكبير، مع أن بعض ما ذكراه لم يخطإ البخاري فيه.

ومن أمثلة أوهام البخاري في الأسماء ما أفاده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١٨) في ترجمة عبد الله بن كثير المكي أحد القراء السبعة، حيث ذكر أن البخاري وهم في قوله: إنه من بني عبد الدار.

وقال الحافظ ابن كثير في كتابه اختصار علوم الحديث (ص: ٢٣٠، ٢٣١): الوليد بن مسلم الدمشقي، تلميذ الأوزاعي، شيخ الإمام أحمد، ولهم آخر بصري تابعي. فأما مسلم بن الوليد رباح فذاك مدني، يروى عنه الدراوردي وغيره. وقد وهم البخاري في تسميته له في تاريخه بالوليد بن مسلم. والله أعلم.

واعلم أن كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري مطبوع في ٨ مجلدات، ولم يكن أحد سبقه إلى مثل هذا التأليف العجيب، فقد ذكر فيه أسماء ٣٤٥٢ راويا من رواة الحديث، يذكرهم غالبا بأسمائهم وأسماء آبائهم وربما ذكر أجدادهم ومن فوقهم، ويذكر نسبتهم وكناهم، ويذكر بعض مشايخهم وتلاميذهم، وربما ذكر تاريخ وفياتهم، فهو يعتبر أم كتب الجرح والتعديل، ففيه آلاف الأسماء للرواة وآبائهم وأجدادهم ومشايخهم وتلاميذهم، فإذا حصل للبخاري نحو سبعين أو مائة وهم فقط فهي نسبة قليلة جدا، فرحم الله الإمام البخاري وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

تعليل أحاديث صحيح البخاري بين المحدِّثين والمغرضين

واعلم أن العلماء النقاد من المحدِّثين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ انتقدوا بعض الألفاظ أو الروايات في أحاديثَ يسيرةٍ في صحيح البخاري، وهي قليلة جداً، وكلامهم فيها يزيد المسلمَ يقيناً بصحة أحاديث صحيح البخاري؛ لأنَّ المحدِّثين لا يجاملون أحداً كائنا من كان.

وقد اجتهد كبار حفاظ الحديث في تتبع أحاديث صحيحي البخاري ومسلم كلها حديثاً حديثاً، وتكلموا عن أيِّ عِلَّةٍ خَفِيَّةٍ تَظْهَرُ لهم في بعض طرق أحاديثهما، أو في لفظة واحدة، وإنْ كان الحديث صحيحاً محفوظاً من طريقٍ آخر، وكتاب الإمام الدارقطني الإلزامات والتتبع

خيرُ شاهدٍ على ذلك، فقد تتبع أحاديث الصحيحين، وتكلم على أدنى علَّةٍ تظهر له، وإنْ كانت غيرَ مؤثرةٍ في صحة الحديث.

وكذلك فعل غير الدارقطني من علماء أهل الحديث النقاد؛ كابن عمار الشهيد، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني وغيرهم.

وأكثر ما يُعِلُّونَ الحديث بأنه روي من طريقٍ آخر موقوفاً أو مرسلاً، ولا يلزم من هذا تضعيفه مرفوعاً أو متصلاً؛ لأنَّ الراوي قد يروي الحديث مرفوعاً، ويرويه أحياناً موقوفاً على الصحابي ولا يرفعه، أو يرويه متصلاً ويرويه أحياناً مرسلاً، فإنْ كان مَنْ رفعه أو وصله ثقة حافظا؛ فلا جناح على البخاري أو مسلم في ذكر الرواية المرفوعة أو الموصولة عنه، والعبرة عند المحدِّثين في ترجيح المرفوع أو الموقوف أو الموصول أو المرسل بالقرائن.

وإن مما يشنع به الطاعنون في صحيح البخاري: أنَّ هناك من أهل العلم بالحديث من قد تكلَّم وانتقد أحاديث في صحيح البخاري، مما يدلُّ على وجود أخطاء فيه.

والجواب عن هذا: أنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بَشَرٌ يُخْطِئ ويُصِيْب، والكتاب السالم من أي خطأ هو كتاب ربنا سبحانه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤١،٤٢].

وتبيين علماء الحديث لأي خطأ في صحيح البخاري أو غيره من كتب الحديث يزيد ثقتنا بعلماء الحديث، ونطمئن لما صححوه، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري الأحاديث الـمُنتقدة في صحيح البخاري، وهي مائة وعشرة أحاديث فقط من بين أكثر من سبعة آلاف حديث.

وقد قَسَّمَ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلك الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري إلى ستة أقسام، وذكر ردوداً إجمالية عليها، ثم بعد ذلك ذكر جميع تلك الأحاديث، وأجاب عن انتقاد من انتقدها حديثاً حديثاً، ويتبين للمطلع على ذلك أن غالب ما انتُقد على البخاري فالصواب فيه مع البخاري، ويمكن مراجعة تفصيل ذلك في مقدمة فتح الباري.

ونكتفي هنا بذكر الأقسام الستة التي جعلها الحافظ ابن حجر لتلك الأحاديث المائة والعشرة التي انتقدها بعض الحفاظ على البخاري، والجواب الإجمالي للحافظ ابن حجر عليها، وهي كما يلي:

القسم الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة؛ فهو تعليل مردود، كما صرح به الدارقطني؛ لأنَّ الراوي إن كان

سمعه فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يُعل الصحيح.

القسم الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه: إنْ أمكن الجمع بأنْ يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، وإنْ أمتنع بأنْ يكون المختلفون غير متعادلين، بل متقاربين في الحفظ والعدد؛ فيُخَرِّج المصنف الطريق الراجحة ويُعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها.

القسم الثالث: ما تَفَرَّدَ بعض الرواة بزيادةٍ فيه دون من هو أكثر عدداً، أو أضبط ممن لم يذكرها؛ فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إنْ كانت الزيادة منافية، بحيث يتعذَّر

الجمع، أما إنْ كانت الزيادة لا منافاة فيها، بحيث تكون كالحديث المستقل فلا.

القسم الرابع: ما تَفَرَّدَ به بعض الرواة ممن ضُعِّفَ من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين، وسيأتي الكلام عليهما، وتبيين أن كلا منهما قد توبع.

القسم الخامس: ما حُكِمَ فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يُؤَثِّر ذلك الوهم قدحاً، ومنه ما لا يؤثر.

القسم السادس: ما اخْتُلِفَ فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يَتَرَتَّبُ عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح على أنَّ الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرَّضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تَعَرَّضُوا لذلك في الإسناد". فتح الباري (١/ ٣٤٧-٣٤٨).

ومن خلال هذه الأقسام التي ذكرها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتضح أنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر الأحاديث الصحيحة، وقد يتبعها أحياناً بالأحاديث المعلولة أو يشير إليها، وإذا لم يكن الترجيح بين الرواة المختلفين باعتبار العدد أو الحفظ أو غيرها من المرجحات أو القرائن؛ فإنَّ البخاري يذكر الوجهين، وهذا من إنصافه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد أشار الحافظ الذهبي إلى هذا فقال: وإنْ تساوى العدد واختلف الحافظان، ولم يترجح الحكم لأحدهما على الآخر؛ فهذا الضرب يسوق البخاري ومسلم الوجهين منه في كتابيهما، وبالأولى سوقهما لما اختلف في لفظه إذا أمكن جمع معناه. الموقظة في علم مصطلح الحديث (١/ ٩).

أي: أنَّ الشيخين يخرجان ما اختلف فيه الحفاظ المتساوون في العدد والحفظ إذا لم يمكن الترجيح بينهما،

سواء أكان الخلاف في سياق المتن أم في السند. ينظر: منهج الإمام البخاري لأبي بكر كافي (ص: ٢٢١).

والناظر في كتاب التتبع للدارقطني بتحقيق الشيخ مقبل الوادعي يجد أنَّ أكثر ما انتقده الدارقطني على البخاري لا يؤثر في صحة الحديث؛ لأنَّ انتقاده إنما هو في بعض الطرق والأسانيد مع كون البخاري رواه من طريق آخر بسند صحيح لا علة فيه، ولا يكاد يتم انتقاد الدارقطني للبخاري إلا في حديث واحد فقط، مع كون صحته ليست بعيدة للمتأمل فيه، وهو حديث رقم (٢٨٥٥)، قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا أُبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: «كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له اللحيف».

قال الدارقطني في كتابه الإلزامات والتتبع (١/ ٢٠٣): أُبيّ بن عباس ضعيف.

وصدق الدارقطني في ذلك، ولكن ذكر الحافظ ابن حجر أنَّ هذا الحديث رواه عبد المهيمن بن عباس بن سهل، وتابع أخاه أُبياً في روايته عن أبيه عن جده، فإن قيل: عبد المهيمن ضعيف مثل أخيه أبي، يقال: ليس واحد منهما متهماً بالكذب، وروايتهما عن أبيهما عن جدهما لا تخفى عليهما؛ لأنَّ هذا السند ليس مما يغلط فيه الراوي، ولا يُخشى من خطئهما في متنه؛ لكون المتن قصيراً، ولعلَّ هذا ما جعل البخاري يطمئن إلى صحته، وهذا هو الحديث الوحيد الذي تم انتقاد الدارقطني للبخاري فيه بحسب قواعد المحدثين، ومع هذا فانتقاده محتمل، وقد يكون الصواب فيه مع البخاري كما شرحته.

فلا عتب على العلماء النقاد الذين يجمعون طرق الحديث ويتكلمون في تضعيفه بعلم وإنصاف، وبمنهج علمي متين بحسب قواعد المحدثين في البحث

والتحقيق، ويبقى قولهم ورأيهم ظنِّيا كما هو رأي من يخالفهم؛ لأن تعليل الأحاديث مبني على غلبة الظن كما قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فتح الباري (١/ ٥٨٥): "تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال".

وأما من أراد أن يُشَكِّكَ في حديثٍ في صحيح البخاري أو في غيره -مما صح سنده- فلا يُقبل منه ذلك إلا إذا أتى بحجة بيِّنة بحسب القواعد التي وضعها أهل الحديث رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فإنهم يجمعون طرق الحديث فيتبين لهم الصواب من الخطأ، وبجمعهم للروايات يتبين لهم حال الرواة في الحفظ والإتقان، فمن وافق أصحابه الذين يشاركونه في الرواية عن شيخهم؛ تبين لهم ضبطه وإتقانه، فإنْ خالفهم بالزيادة والنقصان والخطأ؛ تبين لهم ضعف حفظه، فإن أضاف إلى ذلك تفرُّده بروايات عن

شيخهم الواحد ولم يذكرها غيره من طلاب ذلك الشيخ؛ تَبَيَّنَ لأهل الحديث كذب ذلك الراوي، أو اتهموه بالكذب، بحسب إكثاره من التفرد، وبحسب مروياته ومخالفته لأقرانه الذين يروون عن شيخ واحد.

قال ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث (١/ ١٠): "ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم".

تم بحمد الله

المحتويات

هل الإمام البخاري معصوم؟ ٥
هل العلماء يعتقدون أن صحيح البخاري في الصحة كالقرآن الكريم تمامًا؟! ١٢
بعض الكتب التي تتبع فيها العلماء مؤلفات الإمام البخاري وذكروا فيها أوهامه ١٥
تعليل أحاديث صحيح البخاري بين المحدِّثين والمغرضين .. ٢٠
المحتويات ٣١

التصميم والإخراج

Q4.Prn
Quickly For Print
كيوفور
للطباعة والنشر

q4.prn@hotmail.com
+٩٦٧ ٧٧٧ ٠٢٠ ٠٤٥

أشهر روايات صحيح البخاري

محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)

- إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي (ت ٢٩٥ هـ)
  - خلف بن محمد الخيام (ت ٣٦١ هـ)
    - الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)
    - أحمد بن أبي عمران الهروي (ت ٣٩٩ هـ)
  - صالح بن محمد الأصبهاني (ت ٣٢٤ هـ)
    - أصبغ بن قاسم بن أصبغ (ت ٣٦٣ هـ)
- محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ (ت ٣٢٠ هـ)
- حماد بن شاكر النَّسفي (ت ٣١١ هـ)
  - أحمد بن محمد النسوي (ت ٣٥٧ هـ)
    - الحاكم صاحب المستدرك (ت ٤٠٥ هـ)
  - بكر بن محمد بن جعفر (ت ٣٨٠ هـ)
    - جعفر بن محمد المُسْتَغْفِريّ (ت ٣٢٤ هـ)

- أبو علي بن السّكن (353هـ)
  - عبد الله بن محمد ابن أسد القُرْطُبي (395هـ)
    - ابن عبد البر الأندلسي (395هـ)
  - أبو جعفر ابن عون الله (378هـ)
  - محمد بن أحمد ابن مُفَرِّج (380هـ)
- أبو أحمد الجُرْجانيّ (373هـ)
  - أبو نعيم الأصبهاني (430هـ)
  - الأصيلي (392هـ)
  - القابسي (403هـ)
- أبو زيد المَرْوَزيّ (371هـ)
  - الأصيلي (392هـ)
  - القابسي (403هـ)
- ابن شَبُويه (378هـ)
  - سعيد العيار (457هـ)
  - ابن الخراز الهمداني (411هـ)
    - ابن حزم الأندلسي (456هـ)
- أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ (376هـ)
- أبو محمد الحَمُوييّ (381هـ)
- أبو الهيثم الكُشْمِيهَني (389هـ)
  - كريمة المروزية (463هـ)
    - الخطيب البغدادي (463هـ)
    - الحميدي الأندلسي (488هـ)
- أبو ذر الهروي (434هـ)
  - عيسى بن أبي ذر الهروي (497هـ)
  - أبو الوليد الباجي (474هـ)
  - أحمد بن عمر ابن أنس (478هـ)
  - ابن منظور الأندلسي (469هـ)
  - ابن شريح (476هـ)
- أبو نصر الداوودي (467هـ)
  - أبو الوقت السجزي (553هـ)
    - ابن الجوزي (597هـ)
- أحمد بن عبد الله الفَرَبْرِيّ «حفيد الفَرَبْرِيّ» (371هـ)
  - محمد بن أحمد غنجار (412هـ)
- محمد بن خالد ابن الحسن (362هـ)
  - الخطابي (388هـ)
- الإشتيخني (388هـ)
  - أبو نصر الداوودي (467هـ)
- الكُشَانيّ (391هـ)
  - المستغفري (432هـ)
  - الحسين الخلال (430هـ)
  - ابن شاهين (454هـ)
- الأَخْسيكَتي (346هـ)
  - الصفار ؟
- النُّعَيميّ (386هـ)
  - ابن أبي الفوارس (412هـ)
  - المليحي (463هـ)
    - خلف بن عطاء (بعد 350هـ)
      - أبو القاسم بن عساكر (571هـ)
    - البغوي (516هـ)
    - الفضلي (534هـ)

المراجع:

1- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة.
2- تاريخ الإسلام، للذهبي.
3- روايات الجامع الصحيح، ونُسَخِه، للدكتور: جمعة فتحي.

وكتب: محمد بن علي بن جميل المطري
غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين

Q4.Prn
Quickly For Print
كيوفور
للطباعة والنشر